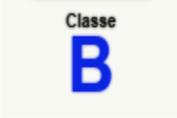




## دور آليات التمويل في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

ياسر أحمد سباعي  
صلاح الدين طالي  
إيمان بن عيدة.

### المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي



ديسمبر 2022 المجلد 10 - العدد. 01  
الصفحات من 243 إلى 266

E-ISSN 2676-2218  
P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

\*\*\*\*\*

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583>

\*\*\*\*\*

للاستشهاد بهذا المقال

ياسر أ.س.، طالي ص.ا. بن عيدة إ.، (2022)، " دور آليات التمويل في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 10. العدد 01، ص. 243-266.

## دور آليات التمويل في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء

### على الفقر - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

## The role of financial mechanisms in supporting msme to achieve sustainable development goals to eliminate poverty - a comparative study between Algeria and Egypt

أ . بن عبدة إيمان

طالبة دكتوراة، مخبر التنمية المحلية  
والحكم الراشد  
جامعة 8 ماي 1945  
قلمة . (الجزائر).

[benaida.imene@univ-guelma.dz](mailto:benaida.imene@univ-guelma.dz)

د .صلاح الدين طالبي

مخبر التنمية المستدامة في مناطق  
الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،  
المركز الجامعي نور البشير - البيض.  
(الجزائر)

[s.talbi@cu-elbayadh.dz](mailto:s.talbi@cu-elbayadh.dz)

د. ياسر احمد سباعي (1)

الأكاديمية العربية للعلوم المالية  
والمصرفية، (مصر)  
[yasserelsebaie@yahoo.com](mailto:yasserelsebaie@yahoo.com)

تاريخ القبول: 2022/05/27

تاريخ الارسال: 2021/08/12

**الملخص:** هدفت الدراسة إلى تقييم دور آليات تمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال الحد من ظاهرة الفقر في كل من الجزائر ومصر. وتوصلت إلى وجود تشابه في الخصائص الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات، ووجود صعوبات تمويلية تتعلق بضعف التمويل المصرفي لعدم كفاية الضمانات وعدم توافر المعلومات وارتفاع المخاطر، مما دفع بالدولتين إلى إنشاء هيئات تمويل حكومية توفر التمويل لهذه المؤسسات، الأمر الذي أسهم في الحد من ظاهرة الفقر. وأظهرت النتائج أن الوضع في الجزائر أفضل منه في مصر، وقد فسّر الباحثون ذلك بسبب التزايد في عدد السكان، وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والتي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية.

**الكلمات الدالة:** المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ظاهرة الفقر، التنمية المستدامة،

الجزائر، مصر.

**تصنيف جال:** B00: N00 : P10

**Abstract:** The study aimed to evaluate the role of financial mechanisms of MSMEs in achieving the UN goals for sustainable development 2030, through

(1) المؤلف المرسل

reducing the poverty phenomenon in each Algeria and Egypt. The results the study have revealed similarity in financial and economical properties, and indicated to financial difficulties, which prompted the states to establish governmental institutions to provide funding for MSMEs, which contributed to the reduction of the poverty phenomenon. However, the results showed that the situation in Algeria is better than Egypt; researchers explained that by overpopulation and economic reforms program in Egypt, which imposed from international finance institutions.

**Key words:** Micro, Small, Medium Enterprise (MSMEs), Poverty phenomenon sustainable development, Algeria, Egypt.

**JEL classification :** J6 ; O10 ; D01

## المقدمة:

تعددت مؤشرات قياس خطوط الفقر سواء دوليا أو وطنيا، وكذا تعريفات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. مما أعاق إمكانية إجراء مقارنات بين البلدان، ناهيك عن مشكلة نقص البيانات وعدم توافر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات ما يعيق عملية رصد التطور. لكن أمام أهمية إجراء الدراسات المقارنة، يصبح من المهم إجراءها بين بلدين متقاربين من حيث مستوى المعيشة، مستوى الدخل، الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، لهذا السبب جاء اختيار الباحثين للجزائر ومصر كموضوع لهذه الدراسة.

تتلخص مشكلة الدراسة في تحديد الدور الذي تلعبه آليات التمويل في دعم قطاع المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في كلا من الجزائر ومصر. تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تقوم به آليات التمويل في دعم المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومصر، مع تسليط الضوء على الضوابط والقوانين الصادرة في هذا الشأن لتطوير آلية عمل تمويل هذا القطاع، للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تمكن من تحقيق فعالية آليات التمويل في دعم هذه المشروعات في كلا البلدين.

وانسجاما مع أهداف الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد دور ايجابي لآليات التمويل في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في كلا من الجزائر ومصر.

الفرضية الثانية: يوجد دور ايجابي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر في كلا من الجزائر ومصر.

**الفرضية الثالثة:** يوجد دور ايجابي لآليات التمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر في كلا من الجزائر ومصر.

فيما يتعلق بالدراسات السابقة في هذا المجال، فقد جاءت دراسة (Leora Klapper, et al, 2016)، والتي أتت بنتائج تثبت أن الصلة التي تربط بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في تزايد، فوفق هذه الدراسة فالشمول المالي يساعد في تهيئة الظروف التي تجعل في النهاية العديد من أهداف التنمية المستدامة في متناول اليد، وذلك من خلال استخدام المدفوعات الرقمية لتوزيع المزايا الاجتماعية والأجور، ما يمكن الحكومات من تقليل التكاليف. ما يعني أن رقمنة المدفوعات قادرة على أن تجلب ملايين البالغين إلى النظام المالي وتقوية البنية التحتية المالية الرقمية في الاقتصاديات الناشئة. وتتشارك هذه الورقة البحثية مع الدراسة الحالية من حيث الهدف، حيث أن كلاهما يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر خاصة الدول النامية منها، إلا أن الاختلاف يكمن في أن الأولى درست الشمول المالي؛ والذي يمثل مشروع دمج الفئات المهمشة مالياً أو ذوي الدخل المنخفض في التعاملات الرقمية البنكية، أما الدراسة الحالية فقد شملت جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ليجمعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين هدفت (دراسة الجبوري، 2020) إلى إيجاد سياسة مستدامة في العراق لقضاء على ظاهرة الفقر من خلال اقتراح سياسات سليمة تعمل على القضاء على هذه الظاهرة مع إبراز علاقة ذلك بالتنمية المستدامة، من خلال القضاء على البطالة والتضخم، وهو ما تشترك به هذه الدراسة مع الدراسة الحالية، غير أن الاختلاف يمكن في مكان الدراسة، فالأولى تناولت العراق كنموذج حاولت حله في أشكاليتها، مع كشف الآثار السلبية لظاهرة الفقر على المجتمع العراقي. أما الدراسة الحالية فقط تناولت كل من جمهورية مصر العربية والجزائر كدراسة مقارنة بين البلدان. أما دراسة (مخلوف، 2021) فقد هدفت إلى البحث عن سبل القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إشراك المرأة الجزائرية الريفية في الحياة الاقتصادية، في ظل محدودية فرص العمل. إذ توصلت هذه الدراسة إلى إدماج المرأة الريفية في الحياة العملية هو الحل للقضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، رغم كل المعوقات الهيكلية والمالية. يمكن اعتبار هذه الدراسة جزء من الدراسة الحالية، فدمج المرأة الريفية في الحياة العملية الاقتصادية يتطلب دمجها في قطاع المشاريع

الصغيرة والمتوسطة، مع تشارك الدراساتين في مكان الدراسة (الجزائر)، مع أن الدراسة الحالية كانت دراسة مقارنة بين تلك الأخيرة ودولة مصر العربية. ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تبدأ الدراسة بتحليل الإطار النظري، ثم تحليل مجموعة من الإحصائيات التي تبرز حجم ظاهرة الفقر، وتطور تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من ظاهرة الفقر في الدولتين، وصولاً إلى نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

### 1. الإطار النظري للدراسة:

يعرض الباحثون في هذا الجزء من الدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة ودورها الاقتصادي المهم في مجال الحد من الفقر، والذي يعرف وفق لما ورد في بيان مؤتمر القمة العالمية المنعقد في كوبنهاجن عام 1995 بأنه " الانفتاح إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بشكل مستمر" (مسعودي، 2009). وكذا أهم المشاكل التي تواجهها، مع عرض أهمية دور التمويل لهذه المشروعات. في الفترة من 2000 إلى غاية 2019 .

#### 1.1. القضاء على الفقر كأول هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030

يبلغ عدد الأهداف التنموية المستدامة 2030 ، 17 هدفا تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها ضمن خطة التنمية المستدامة من خلال 169 غاية و 244 مؤشر (الأمم المتحدة، 2015) ، ويعتبر هدف القضاء على الفقر أول هدف للقضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين ، أينما كانوا بحلول عام 2030، و7 يحمل 7 غايات و 14 مؤشر وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم ، حيث لا يزال 10 % من سكان العالم ( حوالي 700 مليون شخص ) يعيشون في فقر مدقع على اقل من دولارين في اليوم. (الأمم المتحدة ، 2020)

#### 2.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وكذا دورها على الصعيد

الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، وقد أصبحت هذه المؤسسات تمثل طرْحًا يحتل أولوية متقدمة على أجندات الدول النامية، ومنها البلاد العربية، وذلك لأسباب عديدة من أهمها أن هذه المؤسسات والمشروعات تمثل حلاً ضروريًا للإسهام في حل مشكلتي الفقر والبطالة اللتان تعاني منهما معظم الدول العربية. وتشكل هذه المؤسسات والمشروعات اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية، حيث تعتبر إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل متخذي القرار الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة، والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد ثبت عملياً أن العديد من الدول بنت نهجتها الاقتصادية بالاعتماد أساساً على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلاف بعض الدول الأخرى التي اعتمدت على الصناعات الثقيلة في بداية مراحل التنمية، وهي التجربة التي أثبتت الواقع فشلها في الكثير من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية. وتتخلص أهم الإسهامات الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة في كونها تتميز بالانتشار الجغرافي لإمكانية إقامتها في المدن الصغيرة والقرى، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً، كما أنها تقلل من هجرة العمالة تجاه المدن الكبيرة، مما يسهم في خلق توازن جغوي وإقليمي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات بمثابة وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة، فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة، كذلك انخفاض متطلباتها من البنية الأساسية، حيث أنها تحقق قيمة مضافة أكثر من المؤسسات الكبيرة بنفس القدر من الاستثمار (سباعي، 2017 ص 8 . 9) ، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول ما يفوق 97% من إجمالي عدد المؤسسات في هذه الدول (حجاج وسنوسي، 2014 ص 23)، كما تشكل هذه المؤسسات إحدى وسائل الإدماج للقطاع الغير منظم أو الغير رسمي والعائلي، في الاقتصاد الرسمي للدولة (راتول، 2006 ص 12)، وهو ما يدعم الشمول المالي، ويحد من ظاهرة الاستبعاد المالي التي تعاني منها معظم الدول العربية.

### 3.1. مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تواجه عقبات ومشاكل عديدة سواء فنية أو إدارية أو تسويقية أو قانونية، إلا أنه يأتي على رأس هذه المشكلات وأكثرها أهمية، مشكلة التمويل، أي الحصول على التمويل المطلوب، ولا بد من الإشارة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في جميع فترات حياتها بدءاً من تأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع وانطلاقه نحو الأسواق التصديرية، كما تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطور الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع، أو إجمالي المدخرات العائلية إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية عند الحاجة إلى ذلك، كذلك الاقتراض من جهات التمويل المتخصصة في توجيه التمويل نحو هذا قطاع أو إدخال شركاء جدد، (صبيح، 2004 ص215)، ورغم أهمية هذه المصادر فإن التمويل المصرفي يأتي على رأسها وأهمها على الإطلاق، وذلك لأن الاقتراض من البنوك يحقق وفورات ضريبية نتيجة الرافعة المالية الناتجة عن المتاجرة على الملكية، ويوفر مرونة تمويلية بالمقارنة بإدخال الشركاء، كما أنه يحتفظ لمالك المشروع بالسيطرة على الإدارة، كذلك يفضل في فترات التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقود (سباعي، 2020 ص74). ورغم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاقتصاديات الدول النامية، ورغم الاهتمام الكبير من الحكومات بها، إلا أن هذه المؤسسات تعاني من عدة مشاكل تؤدي إلى تحفظ وعدم إقبال البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لها، ومن أهم هذه المشاكل (طلب، 2015 ص199): ارتفاع مخاطر الائتمان المصاحبة لهذا النوع من القروض لأسباب متعلقة بالهيكل الإدارية والمالية وملكية هذه المشروعات، وعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات اللازمة والكافية والتي تقبلها البنوك التجارية، وعدم قدرتها على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة، كذلك صغر حجم القروض التي تحصل عليها هذه المؤسسات مقارنة بالقروض التي تحصل عليها المؤسسات الكبيرة، مع وجود نفس الأعباء والتكاليف الإدارية، ناهيك عن محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب هذه المؤسسات، مما يدفعهم للابتعاد عن التعامل مع البنوك. إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك عند التعامل مع هذه

المشروعات هي مشكلة عدم دقة المعلومات المتوفرة وافتقار هذه المؤسسات إلى السجلات المالية المنتظمة وهو وضع غير موجود في المؤسسات الكبيرة نظراً لتوفر البيانات المالية.

## 2. نتائج الدراسة المكتبية:

يعرض الباحثين في هذا الجزء من الدراسة مجموعة من الإحصائيات والبيانات المتوفرة والتي تبرز حجم ظاهرة الفقر، وحجم المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وآليات تمويل هذه المؤسسات في كلا من الجزائر ومصر.

### 1.2. الدراسة المتعلقة بالجزائر:

1.1.2. ظاهرة الفقر ومؤشراتها في الجزائر: سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، غير أنها واجهت أزمة اقتصادية وسياسية حادة في نهاية القرن الماضي، خرجت منها مثقله بمجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. كارتفاع نسبة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ومع عودة الاستقرار بحلول الألفية الجديدة وتبني الدولة لنهج التنمية المستدامة، والتي تعرف طبقاً لرؤية المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام 1992 على أنها "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة"، وبذلك تكون مكونات التنمية المستدامة، هي: نمو اقتصادي، وتنمية اجتماعية، حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها (أبوضيف، 2016). وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من البرامج التنموية المتتالية، والتي كان بدايتها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004.2001)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009.2005)، ثم برنامج توطيد النمو (2014.2010)، وأخيراً البرنامج التنموي (2019.2015). فقد أشارت الإحصائيات فيما يتعلق بالمستوى العام للفقر في الجزائر، إلى تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة، حسب ما تظهره الجداول أرقام (2و1).

الجدول 01: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية

(PPP)

2011	2000	1988	السنوات
% 0.8	% 0.8	% 1.9	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية (PPP)

المصدر: (طالب صلاح الدين، 2020 ص 394).

حيث انخفضت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية (PPP) من 1.9% سنة 1998 إلى 0.8% سنة 2011، أما حصة إنفاق أفقر 20% من إجمالي الإنفاق ارتفعت من 6.5% سنة 1988 أي وقت الأزمة النفطية 1986 إلى 7.8% سنة 2000 ثم 8% سنة 2011.

الجدول 02: تطور معدل الفقر 1995-2011 على خط الفقر الوطني

التغير 2011/1995	2011	1995	السنوات
61% -	5.5	14.1	خط الفقر العام %

المصدر: (طالبي صلاح الدين، 2020 ص 394).

وبالنسبة لخط الفقر فقد انخفض من 14.1% سنة 1995 إلى 5.5% سنة 2011 أي بنسبة 61% وهو ما يعتبر تحسناً ملحوظاً.

الشكل 01: معدل البطالة السنوي في الجزائر الفترة 2000-2019



المصدر: قاعدة البيانات (trading economics) (2020)، الجزائر -معدل البطالة.

وهناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر، يتضح من (الشكل 01) أن معدلي البطالة والفقر حققا انخفاضا طفيفا بين الفترة (2008-2013)، أما عن الانخفاض الحاد في سنة 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج، ولكن يعود إلى سياسة رفع الأجور وتحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008، وهو ما يعد تخفيضا غير حقيقي من خلال زيادة إنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي. أما فيما يخص ظاهرة البطالة فنجد أيضا أنها

انخفضت من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية، ويعود ذلك إلى أن سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد اعتماد كلي على القطاع العمومي (قورين، 2014 ص 21)، وإلى سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، وكذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

2.1.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مع نهاية النصف الأول من عام 2019، شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءًا كبيرًا من النسيج الاقتصادي، وبلغ عددها (11171945) مؤسسة وشركة، تنشط أغلبها بشكل رئيسي في قطاعات الخدمات والحرف والبناء، في حين أن 8.71٪ فقط منها مؤسسات صناعية، بالإضافة إلى ذلك، يعاني نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوزيع الجغرافي غير المتكافئ، حيث تتركز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال البلاد بحصة 70٪. وقد حدد المشرع الجزائري معيار التصنيف لهذه المؤسسات وفق ما يلي (مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2018)، المؤسسات الصغيرة: عدد العمال من (10 إلى 49) عامل، ورقم الأعمال لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري (2.87 مليون دولار أمريكي)، والحصيلة السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري (1.43 مليار دولار أمريكي). والمؤسسات المتوسطة: عدد العمال من (50 إلى 250) عامل، ورقم الأعمال ما بين 400 مليون دينار (2.87 مليون د.أمريكي) إلى 4 مليار دينار جزائري (28 مليون دولار أمريكي). والحصيلة السنوية ما بين (200 مليون دينار إلى مليار دينار جزائري). أما المؤسسات الصغيرة جداً: عدد العمال من (1 إلى 9) عمال، ورقم الأعمال أقل من (40 مليون دينار جزائري) (287.7 ألف دولار أمريكي)، والحصيلة السنوية لا تتجاوز (20 مليون دينار جزائري) (143.8 ألف دولار أمريكي). ومن أجل توفير الدعم المالي الكافي، تم إنشاء مجموعة من الهيئات المالية الحكومية والتي تنقسم إلى قسمين: هيئات ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى النظام البنكي: حيث جاء في (المادة 14) من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه تنشئ صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، أعقبها بروتوكولات محددة لذلك في شكل اتفاقيات بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آنذاك وعدة بنوك وطنية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة مع خمس بنوك، (BDL, CPA, BADR, BNA, CRMA).

الجدول 3: مهام هيئات ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنة التأسيس	مهامها	تسمية الهيئة
2004	يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق.	صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة.
2004	تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هو يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبتها البنوك جراء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI)
2002	تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق، أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

المصدر: من إعداد الباحثين

وقد تم إنشاء هذه الهيئات، والمعروضة في (الجدول 03 أعلاه و الجدول 04 الموالي له)، لإحجام القطاع المصرفي عن التوسع في تمويل هذه المؤسسات برغم زيادة الائتمان المصرفي في السنوات الأخيرة بنسبة 8.7٪ عام 2016 ثم 12.3٪ عام 2017 ثم 13.8٪ عام 2018 إلا أن هذه الزيادة كانت متركزة في تقديم الائتمان للمشروعات الكبيرة خاصة في قطاعي الطاقة والبناء.

الجدول 04: هيئات التمويل الحكومية في الجزائر (التمويل المباشر والمشارك مع البنوك)

سنة التأسيس	المهام	الهيئة
1997	عبارة عن جهاز لتمويل ومرافقة أصحاب المشاريع الصغيرة لمعالجة البطالة في مرحلة التسعينات الناجمة عن سياسات التعديل الهيكلي. ويتبعها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

	الشباب. تقدم قروض بشروط محددة وبأسعار فائدة مخفضة مقارنة مع البنوك.	
2004	تهدف إلى محارب البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المشاريع الفردية ويتجسد دورها في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة ومنح قروض بدون فوائد.	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
1994	هو هيئة حكومية تم إنشائها للتخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عن سياسة التسريح الجماعي للعمال الإجراء ويتمثل دوره في تحمل من 50 الى 75 بالمائة من معدل الفائدة المطبق في حالة القروض الاستثمارية ويمكن له منح قرض بدون فائدة كجزء من المبلغ الإجمالي المستثمر.	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
2020	تم الإعلان عن إنشاء صندوق خاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر في الندوة الوطنية حول المؤسسات الناشئة بتاريخ 2020/10/03 تكملة للمرسوم التنفيذي رقم 254-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال".	صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين.

يعرض (الجدول 05) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنهاية النصف الأول من 2019، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول 05: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حتى نهاية النصف الأول

2019

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
56,28	659 573	الأشخاص المعنويين	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة
43,70	512128	الأشخاص الطبيعيين	
20,80	243759	بما فيها الأعمال الحرة	

22,90	268369	بما فيها الحرف التقليدية	
0,02	244	الأشخاص المعنويين	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية
100,00	1 171 945	المجموع العام	

المصدر. 07p, 2019, Ministère de l'Industrie et des Mines :

كما يعرض (الجدول 06) تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتضح منه أن إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكوناً من 97٪ من المؤسسات المصغرة (قوة عاملة أقل من 10 موظفين)، بـ 136787 مؤسسة، التي لا تزال مهيمنة بقوة في النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة بـ 2.6٪ والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.40٪.

الجدول 06: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97	1136787	المؤسسات المصغرة (من 01 إلى 09 عامل)
2,6	30471	المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل)
0,4	4688	المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل)
100	1171945	المجموع

المصدر. 08p, 2019, Ministère de l'Industrie et des Mines :

كما يتضح من (الجدول 07) أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات الذي يتركز أكثر من نصفها (54.48٪)، يليه قطاع البناء (28.54٪) ثم قطاع الصناعة بـ 15.48٪.

## الجدول 07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الكيانات القانونية) حسب قطاع النشاط

النسبة المئوية (%)	المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	قطاعات النشاطات
1.12	7368	93	7275	الزراعة
0.46	3035	3	3032	المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة
28.54	188290	15	188275	البناء والأشغال العمومية
15.48	102128	73	102055	الصناعات المصنعة
54.41	358996	60	358936	الخدمات
100	659817	244	659573	المجموع العام

المصدر: Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019, p09.

وفقاً للتوزيع الجغرافي للمخطط الوطني لهيئة الإقليم (SNAT)، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الكيانات القانونية) متركزة في الشمال، وبدرجة أقل، في المناطق الهضاب العليا والجنوب. حيث تضم منطقة الشمال 459146 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمثل 70٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد،

## الجدول 08: تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الكيانات القانونية) حسب المنطقة

معدل التمرکز (%)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتي السادسي الأول 2019	المنطقة
70	459 146	الشمال
22	144 836	الهضاب العليا
8	55 591	الجنوب
100	659 573	المجموع العام

المصدر: Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019, p12.

تليها منطقة الهضاب العليا بعدد 144836 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 22٪، وتستضيف مناطق الجنوب والجنوب الكبير 55591 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 8٪ من المجموع.

## 2.2 الدراسة المتعلقة بجمهورية مصر العربية:

يعرض الباحثون في هذا الجزء الإحصائيات والبيانات التي أمكن الحصول عليها، والتي تخص الجانب المصري من الدراسة، وذلك فيما يلي:

1.2.2 ظاهرة الفقر ومؤثراتها في مصر: تبنت مصر شأنها شأن معظم دول العالم وبصفة خاصة النامية منها، العمل بمبادئ التنمية المستدامة لتدارك التأخر الذي تسجله على جميع المستويات، خاصة بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية التي كانت تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية للدولة، لكنها أدت إلى تدهور كبير على الصعيد الاجتماعي، حيث أدت إلى تفاقم الأوضاع نتيجة تطبيق إجراءات صارمة لتحرير الاقتصادي، وخصصت القطاع العام وتخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الضرورية، وتحرير الأسعار، وتعويم أسعار الصرف للعملة المحلية، وتخفيض الوظائف في المؤسسات العامة، وكان من نتيجة كل ما سبق ارتفاع أعداد الفقراء والتي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة.

وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء في مصر، والصادر في يوليو/تموز 2019، فإنه بنهاية العام المالي 2018/2017 بلغ معدل الفقر في مصر 32.5% من عدد السكان، في حين أن هذا المعدل للفقر بلغ في نهاية العام المالي 2016/2015 ما نسبته 27.8% من عدد السكان.

الجدول 09: تطور نسب الفقر في مصر

العام المالي	نسبة الفقر إلى عدد السكان
2000/1999	16.7%
2005/2004	19.6%
2009/2008	21.6%
2011/2010	25.2%
2013/2012	26.3%
2015/2014	27.8%
2018/2017	32.5%

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، 2019

ويعرض (الجدول 09) تطور معدل الفقر في مصر منذ العام المالي 2000/1999، وحتى العام المالي 2018/2017 وهو تاريخ آخر تعداد اقتصادي تم إجراؤه في مصر. يتضح من الجدول أن معدل الفقر استمر في التزايد عبر هذه السنوات بمعدلات تتراوح ما بين 5% إلى 19%، وقد تصدرت محافظات الجنوب (صعيد مصر) قائمة المحافظات الأكثر فقراً، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بلغت 66.7% تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6%، ثم محافظة الأقصر بنسبة 55.3%، ومحافظة المنيا بنسبة 54% ثم محافظة قنا بنسبة فقر تصل إلى 41% وفي المقابل جاءت محافظات الشمال (بورسعيد، الغربية، ودمياط) ضمن المحافظات الأقل فقراً. ويعرض (الجدول 10) التغير في نسبة الفقر بين الحضر، الريف، والأقاليم الجغرافية بين عامي 2014/2105، و2018/2107.

الجدول 10: التغير في نسبة الفقر بين الحضر والريف في مصر.

2018/2017	2015/2014	
32.50	27.76	إجمالي الجمهورية
24.58	16.90	الحضر
38.39	35.95	الريف
26.73	15.11	المحافظات الحضرية*
14.31	9.67	حضر الوجه البحري
27.29	19.71	ريف الوجه البحري
30.02	27.40	حضر الوجه القبلي
51.94	56.70	ريف الوجه القبلي

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019

\* المحافظات الحضرية هي المحافظات التي لا يوجد بها ريف، وهي أربعة محافظات على سبيل التحديد: القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس. إذ يتضح من الجدول، وجود تفاوت بين الأقاليم الجغرافية فيما يتعلق بنسب ومؤشرات الفقر في مصر، ويتطابق هذا مع البيان الذي أصدره البنك الدولي في شهر مايو/أيار 2019، والذي أشار إلى الإصلاحات الاقتصادية في مصر والتي أثرت على الطبقة المتوسطة، كاشفاً عن وجود تفاوت جغرافي هائل في معدلات الفقر، إذ يتراوح هذا المعدل بين 7% في محافظة بورسعيد شمال مصر، 66% في بعض محافظات الصعيد جنوب مصر.

الجدول 11: تطور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر بين عامي 2013 و2018

البيان	2013 بالجنيه	2013 بالدولار الأمريكي	2018 بالجنيه	2018 بالدولار الأمريكي
عدد المنشآت بالمليون	2.4	/	3.653	/
عدد العاملين بالمليون	6.6	/	9.7	/
إجمالي قيمة الأجور	44.5 مليار جنيه	2,83 مليار دولار	119.2 مليار جنيه	7,57 مليار دولار
إجمالي قيمة الإنتاج	0.502 تريليون جنيه	31,89 مليار دولار	1.237 تريليون جنيه	78,13 مليار دولار
إجمالي القيمة المضافة بالمليار جنيه	359.3 مليار جنيه	22,82 مليار دولار	804 مليار جنيه	51.07 مليار دولار

المصدر: بيانات تجميعية من تقارير الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء 2015، 2020 (بالنسبة للمبالغ بالدولار الأمريكي فقد تم اعتمادها بمتوسط سعر الصرف الرسمي السنوي) و يمكن من خلال الجدول (11)، عرض تطور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي عام 2013 والتعداد الاقتصادي عام 2018 وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء الصادرة في ديسمبر 2015، وابريل 2020.

222 المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في مصر: تشهد مصر، شأنها شأن أغلب الدول العربية . اهتماماً كبيراً بالمشروعات متناهية الصغر (المصغرة) والصغيرة والمتوسطة على مختلف المستويات، وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لهذه المشروعات نجد أن تسعين بالمائة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعمل في قطاعين، قطاع الصناعة (51%) وقطاع الزراعة (40%)، وتؤمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عدداً كبيراً من الوظائف، وهناك بحسب آخر إحصائية، نحو 2.5 مليون مؤسسة صغيرة

ومتوسطة توظف نحو 75% من إجمالي القوى العاملة المصرية، 99% من القوى العاملة في القطاع الزراعي (التعداد الاقتصادي لمصر، 2018). وفيما يتعلق بتوصيف هذه المشروعات، فقد عرف المشرع المصري المشروعات المتوسطة بأنها "كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي عن 50 مليون جنيه مصري (حوالي 3,17 مليون دولار أمريكي) ولا يجاوز 200 مليون جنيه مصري (17,66 مليون دولار أمريكي)، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 5 مليون جنيه مصري (317,639 ألف دولار أمريكي) ولا يجاوز 15 مليون جنيه مصري (953 ألف دولار أمريكي)، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 3 مليون جنيه مصري ولا يجاوز 5 مليون جنيه مصري". وعرف القانون المشروعات الصغيرة بأنها "كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يجاوز 50 مليون جنيه مصري، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه مصري (3,17 ألف دولار) ولا يجاوز 5 مليون جنيه مصري، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية

الجدول 12: مؤشرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر عام 2018

الإجمالي	المشروعات المتوسطة		المشروعات الصغيرة		المشروعات متناهية الصغر		البيان	
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	نسبة %	قيمة		
نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	
100	3.653	0.4	0.002181	5.60	0.2169	94	3.4	عدد المنشأة بالمليون
100	9.7	1.3	0.131	19.7	1.9	79	7.7	عدد العاملين بالمليون
100	119.2	5.1	6.2	38.1	45.1	56.8	67.7	اجمالي الأجر بالمليار جنيه
100	1237	14.1	175.1	42.6	527.5	43.2	534.9	قيمة الانتاج بالمليار جنيه
100	803	12	96.3	36.8	296.3	51.2	411.5	اجمالي القيمة لمضافة بالمليار جنيه

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

حديثاً التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه مصري ولا يجاوز 3 مليون جنيه مصري"، أما المشروعات متناهية الصغر فهي " كل شركة أو منشأة لا يزيد حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه مصري، أو كل شركة أو منشأة حديثاً التأسيس لا يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه مصري"

كما جاءت بيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 والصادر عن الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء بتاريخ 22 ابريل 2020، مفصلة طبقاً لكل نوع من أنواع المنشآت كما يلي وكما يظهر في المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء عن التعداد الاقتصادي، وذلك كما يظهر في (الجدول 12) أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميل بشكل ملحوظ إلى التركز في ثلاثة محافظات (القاهرة، الشرقية، والغربية)، وتزيد المشروعات في هذه المحافظات عن نصف المؤسسات العاملة في مصر والتي تتمحور أنشطتها حول التجارة والصناعة.

الجدول 13: التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

المحافظات	النسبة %
الوجه البحري	33
الوجه القبلي	50
المحافظات الحدودية	5
الحضر	12

المصدر: الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

ويوضح (الجدول 13) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات المختلفة في مصر وذلك وفقاً للتعداد الاقتصادي لعام 2018. كما يمكن عرض توزيع المشروعات العاملة في مصر، وذلك في (الجدول 14) وقد أطلق البنك المركزي المصري في ديسمبر 2008 مبادرة لحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والمصرفية كجزء من المرحلة الثانية لبرنامج إصلاح القطاع المصرفي (2011/2008)، وأعقبها بمبادرة أخرى عام 2017

الجدول 14: توزيع المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

التصنيف	النسبة %
المشروعات الكبيرة	2

7	المشروعات المتوسطة
8	المشروعات الصغيرة
83	المشروعات متناهية الصغر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

ورغم ذلك فإن هذه المؤسسات تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك، ونتج عن ذلك أن 47% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لا تتعامل مع البنوك، و18% من المشروعات والمؤسسات الصغيرة برأسمال يقل عن 250 ألف جنيه مصري وأقل من 20 موظف على التوالي، تتعامل مع البنوك وتستفيد من التسهيلات المصرفية، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى 84% من المؤسسات التي يتجاوز رأسمالها 30 مليون جنيه، وبها أكثر من 50 موظف.

الجدول 15: توزيع تمويل المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

النسبة %	القطاع
69	القطاع التجاري
10	القطاع الصناعي
19	القطاع الخدمي
2	المهن الحرة

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، يوليو 2020

وقد بلغ تمويل المشروعات بأنواعها المختلفة بعد مبادرة البنك المركزي 181 مليار جنيه مصري استفاد منها 1044374 مستفيد، ويوضح (الجدول 16) تمويل المشروعات خلال الفترة من يناير 2016 وحتى مارس 2020، كما يلي:

الجدول 16: التمويل المصرفي للمشروعات خلال الفترة من يناير 2016 حتى مارس 2020

عدد المستفيدين لأقرب ألف	حجم التمويل بالمليار دولار أمريكي	حجم التمويل بالمليار جنيه	المشروعات
930000	1.66	26.2	مشروعات متناهية الصغر
107000	6.139	97.5	مشروعات صغيرة
8000	3.64	57.3	مشروعات متوسطة
1045000	11.49	181	إجمالي

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، يوليو 2020 (بالنسبة للمبالغ بالدولار الأمريكي فقد تم اعتمادها بمتوسط سعر الصرف الرسمي السنوي)

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الفقر في مصر على نحو ما سبق عرضه، إلا أن معدل البطالة السنوي أخذ في الانخفاض في السنوات الأخيرة رغم توقف التشغيل في الجهاز الإداري للدولة ونقص التوظيف بشكل كبير في هيئات وشركات القطاع العام، وهو ما يشير إلى دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن، ويشير كذلك إلى أن زيادة عدد السكان بشكل كبير في مصر ونتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقتة الحكومة أثرا بشكل كبير في إضعاف تأثير هذه المشروعات على معدلات الفقر في مصر، ويعرض (الجدول 17) تطور معدل البطالة في مصر.

الجدول 17: تطور معدل البطالة في مصر بين أعوام 2013 و2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
%8	%10	%12	%13	%13	%13	%13

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي، 2020.

3. مناقشة النتائج: يناقش الباحثين في هذا الجزء النتائج التي تم التوصل وأهم التوصيات، كما يلي:

- تشابهت الدولتان في تزايد عدد المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.
- تشابهت الدولتان في الاهتمام الحكومي بالمشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ووجود هيئات تمويلية حكومية وأهلية لدعم هذه المشروعات وسد الفجوة التمويلية الناتجة عن تحفظ البنوك التجارية في تمويل هذه المشروعات، ويعود ذلك إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة بين احتياجات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي يزداد عددها واحتياجاتها المالية، وبين ما تقدمه البنوك التجارية. وهذا ما يشير صحة فرض الدراسة الأول، والذي ينص على أنه "يوجد دور ايجابي لآليات التمويل في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في كلا من الجزائر ومصر".
- تشابهت الدولتان في التوزيع الجغرافي غير المتكافئ وتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال البلاد وضعف وجودها في الجنوب، ويرجع ذلك إلى تطور البنية التحتية لهذه الولايات والمحافظات ووجود شبكة طرق ووسائل نقل تسهل نقل البضائع بشكل سلس، ويسهل وصولها إلى أكبر عدد من العملاء، ولعل موقع هذه الولايات والمحافظات

يعطيها ميزة كبيرة في هذا الشأن. ويرى الباحثين أن التفاوتات الكبيرة في معدل الفقر بين الشمال والجنوب تعود إلى التنمية غير المتوازنة جغرافياً والتي أدت أيضاً إلى زيادة معدلات الهجرة من ولايات ومحافظات الجنوب الفقيرة والطاردة للعمالة إلى ولايات ومحافظات الشمال حيث تزداد فرص العمل نسبياً، وهو ما يظهر دور المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتحقيق تنمية متوازنة جغرافياً، ويثبت صحة فرض الدراسة الثاني، والذي ينص على أنه، "يوجد دور إيجابي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر في كلا من الجزائر ومصر".

- تشابهت الدولتان في تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات مع ضعف وجودها في القطاع الصناعي، ويرجع ذلك إلى حاجة الصناعة إلى إمكانيات مالية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- تشابهت الدولتان في انخفاض معدلات البطالة في السنوات الأخيرة، رغم أن سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد على القطاع العمومي، بعكس الوضع في مصر حيث يتقلص بشكل كبير وملحوظ التوظيف الحكومي ويزداد الاعتماد على القطاع الخاص.
- تشابهت الدولتان في زيادة المؤسسات الصغيرة في العدد ثم المؤسسات الصغيرة مع ضعف عدد المؤسسات المتوسطة.
- اختلفت الدولتان فيما يتعلق بظاهرة الفقر، فعلى حين تناقصت معدلات الفقر في الجزائر نتيجة ما تم تطبيقه من سياسات وإجراءات ومنها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، نجد تزايد في معدلات الفقر في مصر رغم اتخاذ الدولة لحزمه من السياسات والإجراءات الموجهة لمكافحة الفقر، ومنها الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (مما أسهم في انخفاض معدل البطالة)، ويرى الباحثون أن ضعف تأثير هذه السياسات والإجراءات في مصر يُعزى إلى التزايد الكبير والمستمر في حجم السكان، إلى جانب إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة وفرضتها المؤسسات المالية الدولية في السنوات القليلة الماضية، وكلا السببين أدى إلى ابتلاع الأثر الإيجابي لعمل هذه المشروعات.

- أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية آليات التمويل في دعم أهداف التنمية المستدامة في الدولتين وذلك من خلال دعم المؤسسات والمشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وتوجه الحكومات في الدولتين إلى تشجيع القطاع المصرفي على تمويل هذه المؤسسات وكذلك توفير بدائل تمويلية وإنشاء هيئات لضمان مخاطر الائتمان المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات والمشروعات، وهو ما يشير إلى صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة، والذي ينص على أنه "يوجد دور إيجابي لآليات التمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة لتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر في كلا من الجزائر ومصر".

الخاتمة والتوصيات: توصل الباحثين من خلال المناقشة السابقة إلى صحة فروض الدراسة الثلاثة وهي الفروض المتعلقة بالدور الإيجابي لآليات التمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وكذلك الدور الإيجابي لهذه المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر، ومن ثم الدور الإيجابي لآليات التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر، من خلال دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.

التوصيات: من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن عرض التوصيات التالية:

- التركيز على صيغ التمويل غير التقليدية (مثال: التأجير التمويلي)، وصيغ التمويل الإسلامية (المضاربة، والمشاركة، والمراحة، والمتاجرة، والمزارعة، والاستصناع)، وذلك لتعويض القصور في مصادر التمويل التقليدية وعلى رأسها التمويل المصرفي.
- التوسع في عمل دورات تدريبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف زيادة قدرتهم على إجراء دراسات جدوى سليمة ومعتمده وكيفية إعداد ملفات ائتمانية بشكل صحيح تمكّنهم من طلب قروض مصرفية من البنوك.
- منح مزايا للبنوك التي تتوسع في تمويل هذا القطاع من المشروعات.
- وفيما يتعلق بمجالات البحث المستقبلية، يوصي الباحثون بعمل دراسة ميدانية تعتمد على قوائم استقصاء يتم توجيهها إلى عينة ممثلة من أصحاب المؤسسات والمسؤولين في البنوك وجهات التمويل الأخرى، وذلك لتأكيد النتائج التي توصلت إليها الدراسة المكتبية الحالية.

## المراجع:

- أبو ضيف سلوي، (2016): دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كمية، مجلة أماراباك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد(7)، العدد (22).
- الجبوري حنان محمد شكر، (2020): الفقر في العراق والتنمية المستدامة، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد (53).
- الجمعية العامة، الأمم المتحدة (2015) ، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، متاح على الرابط ( تاريخ الاطلاع 2020/11/29  
[https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf)
- حاج قويدر قورين، (2014): ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد (12).
- حجاج عبد الحكيم، سنوسي سعيدة، (2014): مدى إسهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، الجزائر.
- راتول محمد، (2006): بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- غربي حمزة، غربي عمار فاروق (2018): دور الهياكل الداعمة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد(3) العدد (6).
- سباعي ياسر، (2017)، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، جمهورية مصر العربية، أسيوط، مكتبة جامعة أسيوط.
- سباعي ياسر، (2020): دور بعض العوامل المحددة لقرار الانتماء المصرفي في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المصرفي المصري، المؤتمر الدولي الرابع " المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو للاقتصاد القومي، جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية.

- صبح، محمود، (2004): رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، القاهرة، البيان للطباعة والنشر.
- طالب، صلاح الدين، (2020): السياسات الاقتصادية والعمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر، الفترة من 2000.2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد(13)، العدد(21).
- طلب، محمد، (2015): اقتصاديات المشروع، القاهرة، مصر.
- مسعودي، يحيى، (2009)، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث - حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- الأمم المتحدة ( 2020 ) ، الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، تاريخ الاطلاع 2020/11/29 متاح على :  
[k/https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty](https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty)  
 قاعدة البيانات (trading economics) (2020)، الجزائر - معدل البطالة
- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>
- Ministère de l'Industrie et des Mines (2019), Bulletin d'information Statistique de la PME N°35 ,Edition novembre .
- Azzaoui Khaled (2016 ) , Le Financement Des Pme Et Les Mecanismes De Garantie En Algerie, Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, Volume 11, Numéro 21, Pages 69-88
- Rabah Nadri (2019) , Financement des projets : La Banque d'Algérie veut avantager les PME
- Available from World Wide Web:  
<https://www.dzentreprise.net/financement-des-projets-la-banque-dalgerie-veut-avantager-les-pme/>